

3: معايير المحاسبة الدولية

إن لجنة معايير المحاسبة و المنوط بها إصدار معايير المحاسبة الدولية التي تقدم حلولاً لبعض المشاكل المحاسبية و إعطائها طابع العالمية من أجل توحيد الممارسة المحاسبية لتلك القضايا حتى تكون معيارية و قابلة للعمل بها في مختلف الدول التي بدأت تطبيقها الفعلي.

1.3: تعريف المعايير المحاسبية : قبل التطرق إلى مفهوم المعيار المحاسبي من الضرورة

الوقوف على معنى المصطلح باللغة الفرنسية : **NORME** : هي كلمة ذات أصل لاتيني يقصد بها القاعدة ، أي أن المعيار يمكن اعتباره كقاعدة متفق عليها بين الجميع و مقياس إلى معرفة الشيء و تحديد ميزاته بدقة.

ما يلاحظ في أدبيات المحاسبة هو تعدد وجهات النظر اتجاه تعريف المعايير ، فمنهم من يرى أن المعيار عبارة عن أداة ترشد التطبيق و تحاول تضييق الفجوة بينه و بين الأساس النظري للمحاسبة ، و في هذا السياق يمكن أن يعرف المعيار " بأنه نمط متفق عليه لما يعتبر تطبيقاً ملائماً في ظروف معينة و أساساً للحكم و المقارنة و أساساً عندما تبرر الظروف ذلك " . و كتعريف آخر للمعايير المحاسبية : " هي أنماط أو نماذج تصف ما يجب أن يكون عليه التطبيق " بينما يعرفها آخرون على أنها تمثل محاولة هامة لتقليل فرص الاختلاف بين التطبيق العملي و جعل نتائج الوظيفة المحاسبية أكثر قابلية للمقارنة ، في حين يرى الشيرازي " أن المعايير المحاسبية تمثل أحكاماً خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث " .

و في هذا الشأن نجد تعريف آخر شمولاً يعرف المعيار على أنه هدف مرغوب في تحقيقه أو نموذج فرضته التقاليد و الإجماع العام أو الهيئات العلمية و المهنية أو الحكومة أو القانون أو إجراء إداري بعد ملاحظة و تجربة و اختبار . وعليه فإن المعايير المحاسبية هي ليست بذاتها إجراءات لكنها تبين الإجراءات المحاسبية و القاعد التي تغطي تفاصيل حالات معينة كما أكدنا على ضرورة أن تكون المعايير المحاسبية متماسكة و منظمة و منضبطة . من خلال تحليل الآراء السابقة التي حاولت تعريف المعيار المحاسبي يتضح أنها لا تمثل في جوهرها اتجاهات مختلفة بقدر ما تمثل في مجموعها آراء متكاملة تهدف في مجملها إلى تحقيق ما يلي :

• المعيار مرشد أساسي أو بيان كتابي يتضمن طريقة أو أكثر لمعالجة عملية محاسبية معينة.

• يساعد المعيار في إرشاد و تقييم التطبيق للتوصل إلى معلومات محاسبية مفيدة للمستخدم.

• المعيار يمثل أحكاما تتعلق بعنصر معين من القائم المالية أو نوع معين من العمليات و المشاكل المحاسبية.

• يركز على القياس و التقرير المحاسبي بهدف رفع كفاءة الوظيفة المحاسبية.

• يتم إصداره من طرف جهاز أو هيئة حكومية حتى الاعتراف و القبول به .

3.2: أهمية المعايير المحاسبية وأسباب تعددها:

حظي موضوع المعايير المحاسبية باهتمام كبير من قبل مفكري المحاسبة ، فهناك شبه اتفاق

فيما بينهم على أهميتها و ضرورة وجودها ، و في هذا الصدد قدم الباحثون الكثير من

المبررات التي تؤكد على أهمية المعايير المحاسبية و التي يمكن حصرها في النقاط التالية :

* تساهم المعايير المحاسبية في عملية ضبط و تنظيم الممارسة المحاسبية إذ يؤدي غياب

المعايير المحاسبية إلى اللجوء إلى الاجتهاد الشخصي و ما قد يصاحب ذلك من عدم

الموضوعية في اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة.

* وجود إطار موضوعي من المعايير المحاسبية تحكم القياس و التوصيل يضمن تحقيق

التوازن بين المصالح المختلفة لفئات متعددة من المستخدمين من ناحية و المصلحة العامة من

ناحية أخرى.

* إن الاعتماد على المعايير المحاسبية له أهمية كبيرة و ضرورية في ظل قصور النظريات

الحالية للمحاسبة بشأن معالجة تعدد البدائل المحاسبية على مستوى الوحدة الاقتصادية.

* إن وجود معايير محاسبية تساعد المهنيين و تحدد ردود أفعالهم في ظروف معينة و تعتبر

كذلك خط دفاع عند وجود تدخلات أو إشرافات ن أطراف خارجية.

و منه من الصعب تحديد سبب وحيد مسئولاً عن تعدد المعايير لأن التعددية هي محصلة لعدة

عوامل اقتصادية و اجتماعية و تكنولوجية و سياسية واكبت التطور المهني و الأكاديمي

للمحاسبة، ويمكن الإشارة إلى أهمها:

* كان لحدوث الأزمات التي اجتاحت العالم في منتصف القرن الماضي و ما ترتب عليها عمليات تصفية و اندماج بين الشركات المساهمة الكبيرة و ما تلا ذلك من تكتلات تجارية و اقتصادية دولية و ظهور الشركات المتعددة الجنسيات ، الأمر الذي ساعد على ظهور المنظمات المهنية و تعاظم دورها بحيث أخذت تفرض نفسها ووجودها على الدولة و المجتمع المالي و لعبت دورا أساسيا في توجيه العمل المحاسبي ورفع الوعي المحاسبي ، وقد ترتب عليه إصدار معايير محاسبية جديدة لمواجهة الظروف المستجدة ، بالإضافة إلى تأثر معظم دول العالم بموجات التضخم و ما ترتب عليها من إعادة النظر في فرض ثبات النقد بأنه غير واقعي ن مما أدى إلى إصدار معايير جديدة تتعامل مع ظاهرة تغيرات الأسعار.

* تأثير جماعات الضغط و نجاحها في أن تتدخل في عملية وضع معايير المحاسبة و توجيهها لأغراض معينة و من أمثلة ذلك ما حدث بالنسبة للمعيار رقم 19 لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB تحت عنوان " المحاسبة و التقرير عن شركات و البترول و الغاز " و ذلك بإجبار المجلس على تغيير موقفه بشأن إلزام تلك الشركات بطريقة الجهود الناجحة ن وكذا تلك الضغوط التي تمارسها جمعيات حقوق الإنسان و حماية البيئة و غيرها و التي تطلب معلومات عن مدى مساهمة المؤسسة في النواحي الاجتماعية، و من ثم تؤثر على جهات وضع المعايير لمراعاة متطلباتها بإصدار معايير جديدة.

* اختلاف آراء الجهات واضعة المعايير و اختلاف درجة الالتزام القانوني لكل منها يفسح المجال لتعدد المعايير وذلك من بلد لآخر و بالتالي على المستوى الدولي.

* يشير البعض إلى أن المبادئ المتعارف عليها هي أهم أسباب تعدد المعايير المحاسبية ن لا سيما و أنها تسمح بمعالجات عديدة لنفس المشكلة المحاسبية باعتبار أن المعايير المحاسبية تعتبر ترجمة للمبادئ المحاسبية في التطبيق العملي.

3.3: محددات تطبيق معايير المحاسبة الدولية و تطورها المستمر:

مما يمكن ملاحظته أن معايير المحاسبة الدولية قد تأثرت بوجهتي النظر الأمريكية و البريطانية بحم أنهما الدولتين السابقتين لوضع معايير محلية، وعليه و لتطبيق معايير المحاسبة الدولية تنقيد بالمحددات التالية: